مجلة روافد
للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية
المجلد 04 (02) ديسمبر 2020 ص ص 495-522

دور المجتمع المدني في الحوكمة البيئية:
التشبيك والهندسة المؤسساتية أنموذجاً

The role of civil society in environmental governance:
networking and institutional engineering as a model

مسعود البلي [1] * لزهر وناسي [2]

[1] قسم العلوم السياسية– جامعة باتنة 1 (الجزائر).

البريد الالكتروني المهني: m.elbelli@univ-batna.dz

[2] قسم العلوم السياسية–جامعة باتنة 1 (الجزائر).

البريد الالكتروني المهني: l.ounassi@univ-batna.dz

تاريخ الإيداع	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2020/11/09	2020/11/25	2020/12/01

الملخص:

ان الحاجة إلى معالجة جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، التي تواجه المجتمعات من وقت لآخر، وتزايد التعقيدات العديدة والمتنوعة التي تهدد الأمن البشري، قد أدى إلى النظر في جملة التهديدات الناجمة عن سوء إدارة وتسيير شؤون الدولة والمجتمع، كانعدام الأمن الذي يشكله تغيّر المناخ والاستخدامات غير المستدامة للبيئة.

يناقش المقال دور المجتمع المدني، باعتباره القوة الدافعة الجديدة لمستقبل البيئة المستدامة، وأهميته وفعاليته في عملية إرساء الديمقراطية؛ حيث من المرجح أن تكون القوة الأكثر أهمية في ظهور هذه النماذج وتنفيذها، بما في ذلك الشركات والمنظمات غير الحكومية. خلص المقال الى أن المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الهادفة للربح، تأخذ زمام المبادرة في تنبيه الحكومة والمجتمع، إلى التهديدات البيئية، ناهيك عن المشاركة الإبداعية للمجتمع المدني، كأحد شركاء الحوكمة البيئية، وفاعل في صياغة وتنفيذ واثارة الاهتمام بالقضايا البيئية، والتأثير في السياسات والقرارات التي تعالج مشاكل وقضايا البيئة.

الكلمات المفتاحية: *المجتمع المدني؛ الحوكمة؛ التشبيك؛ الأمن البيئي؛ الهندسة المؤسساتية.*

* المؤلف المرسل

Abstract:

The need to address all social, economic and humanitarian aspects facing societies from time to time, and the increasing number of complexities that threaten human security, has led to the consideration of all threats resulting from mismanagement and management of state and society affairs, such as insecurity posed by climate change and other uses Environmentally sustainable.

The article discusses the role of civil society as the new driving force for the future of sustainable environment and its importance and effectiveness in the democratization process. As it is likely to be the most important force in the emergence and implementation of these models, including companies and NGOs, the article concluded that community-based organizations and non-profit organizations are taking the lead in alerting the government and society to environmental threats. Not to mention the creative participation of civil society as one of the partners in environmental governance, and an actor in formulating, implementing and raising interest in environmental issues, and influencing policies and decisions that address environmental problems and issues.

Keywords: *Civil Society; Governance; Networking; Environmental Security; and Institutional Engineering*

مقدمة:

إن الحديث عن الحوكمة البيئية، يستدعي وضع مشروعات الضبط في مختلف المجالات، كما تعتبر قضايا البيئة من أهم القضايا ضمن مجال الترشيد والعقلنة، التي سايرت حقبة العولمة إلى الوقت الراهن، وبسبب تزايد المشاكل البيئية وتعقدها، تطلب هذا الأمر تدخل الفواعل الرسمية وغير الرسمية، ومن بينها المجتمع المدني، حيث فرض ذلك ضرورة تطوير وسائل جديدة، للتفاعل مع المجتمعات وتثقيفهم حول الفوائد التي سيتم تأمينها، مع إيلاء اهتمام أكبر للممارسات المستدامة ورعاية أكبر للبيئة .

تؤدي المنظمات غير الحكومية دوراً متزايد الأهمية، في صياغة وتنفيذ السياسات والمؤسسات البيئية؛ فالمشاركة المتزايدة للجهات الفاعلة غير الحكومية في الحوكمة البيئية مرحب بها بشكل عام لسببين: من المفترض أن يساعد المجتمع المدني الحكومات على التوصل إلى اتفاقيات أكثر فعالية وديمقراطية، من خلال توفير المعلومات والشرعية ومع ذلك، هناك أسباب للشك في قدرة المجتمع المدني، على أداء هاتين الوظيفتين؛ حيث تفتقر العديد من المنظمات غير الحكومية إلى الشرعية الديمقراطية؛ وكثيراً ما لا تكون الاتفاقات الدولية ضعيفة نتيجة لنقص المعلومات، ولكن بسبب الافتقار إلى الإرادة

السياسية، بينما الجهات الفاعلة من غير الدول، من الواضح أن لها دورًا مهمًا تلعبه في الحوكمة البيئية لذا فإشكالية هذا المقال تبحث في: **ما هو الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في ضبط واعادة ضبط النظم البيئية تحقيقاً للأمن البيئي، في ظل التشبيك والهندسة المؤسساتية؟**

الفرضيات:

للإجابة على الاشكالية المطروحة نحاول دراسة الفرضيات التالية :

1- كلما تسارعت عوامل انتشار واتاحة الفرص أمام المجتمع المدني، في جميع قطاعات الشأن العام، كلما أدّى ذلك إلى تعاظم تأثيره في الحوكمة البيئية.

2- إن فعّالية المجتمع المدني والدور البارز الذي يلعبه في إدارة الشؤون البيئية المحلية والعالمية، كفيل بمواجهة أهم التحديات، وصناعة وتنفيذ السياسات ومحاولة ضبط واصلاح الاوضاع البيئية .

3- كلّما كانت هناك تشارك ومشاركة لحماية البيئة مع مختلف الفاعلين، كلّما كنّا أمام تسيير وحوكمة رشيدة لحماية البيئة.

أهمية الموضوع :

يكتسي موضوع المجتمع المدني والحوكمة البيئية، أهمية علمية بالغة تتجلى في محاولة توضيح أهم المفاهيم المتعلقة بالموضوع، وكذا معرفة ما إذا كان للمجتمع المدني أي دور حقيقي في مجال الحوكمة البيئية، أما الأهمية العملية فتبرز في أن تجد منظمات المجتمع المدني، كل ما تحتاجه من شروط وآليات متنوعة على الصعيد السياسي والاداري والتشريعي...الخ، لتفعيل دورها نحو بعث وعي بيئي محلي وعالمي، يدفع إلى تغيير سلوك المجتمعات، والأفراد والتأثير على الادارات الحكومية، من أجل حماية البيئة وتطويرها وفق جهود دولية متناسقة ومتكاملة مع التنظيمات غير الحكومية، سعياً منها للوصول إلى حوكمة بيئة.

1. مقاربات مفاهيمية نظرية:

1.1 مفهوم ومضامين الحوكمة:

تميّز عالم ما بعد الحرب الباردة، بالتركيب والتعقيد وتسارع الأحداث؛ فقد طرحت المشكلات البيئية العالمية تحديات وضغوط كثيرة على المجتمع الدولي؛ فالمخاطر البيئية أصبحت ذات طبيعـــة عالمية، ما يستدعي الاهتمام بالحوكمة البيئية للحد من هذه المخاطر، ولا سيما مع ازدياد الاعتماد المتبادل في بعديه الاقتصادي والسياسي؛ ولردم الهوّة بني الدول والأمم والشعوب، من أجل أن تُشارك إيجابياً في بناء مستقبل مشترك يعتمد على توطيد التعايش والتعاون والتنسيق بني جميع الفاعلين.

يعتبر مفهوم الحوكمة مفهوماً مستجداً على الساحة العلمية، مما جعل أغلب المفكرين والعلماء يختلفون حول مفهومها، ولم يتفقوا في إيجاد تعريف ومفهوم موحّد للحوكمة، حيث جاء مفهوم الحوكمة، كمفهوم معاصر صاغته المؤسسات الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين، كفكرة مبتكرة لتسيير أمور البشر، بشكل يضمن لهم حياة كريمة على المستويات الاقتصادية السياسية والاجتماعية، وبخاصة بعد فشل نموذج قيادة الدولة للتنمية، إلى إثارة التساؤلات بشأن الأسس التقليدية لشرعية النظم النامية، وكانت مبادئ الحوكمة هي دليل حكومات الدول النامية لتجاوز أزمات الشرعية، فمن ناحية تسمح إصلاحات الحوكمة بإقناع العامة، بأن إصلاح النظام السياسي القائم ممكن، ولا داعي لطرح بديل له، ومن ناحية أخرى سمح مفهوم الحوكمة بمزيد من حرية التعبير عن الرأي، وتهدئة أشكال المعارضة الداخلية الهادفة من وراء ذلك للتغيير (سليمة، 2015، ص 181).

ويُعبر مفهوم الحوكمة بشكل عام كمجموعة من الاجراءات والعمليات التي يتم من خلالها توجيه المنظمات والتحكم بها، بحيث يتضمن الإطار العام للحوكمة تحديد وتوزيع الحقوق والمسؤوليات، على مختلف الأطراف في المنظمة أو المؤسسة، من مجلس إدارة

ومدراء ومساهمين وغيرهم من أصحاب المصلحة إضافة إلى أنه يعمل على بلورة وارساء قواعد واجراءات صناعة القرار في تلك المنظمة، كما يستند نظام الحوكمة الجيّد إلى تحقيق المستوى الأمثل، من الفحص والضبط والرقابة المتوازنة، وتضمين خطوط التواصل الداخلية والخارجية، ذات الفاعلية بالإضافة إلى تعزيز ثقافة المسؤولية والمساءلة، من خلال وضع وتطوير نظام للقياس والتقييم. (ياسين، 2012، ص02).

مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح Corporate " Governance"، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي تم الاتفاق عليها، فهي: "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة"؛ فعلى الرغم من انتشار استخدام مصطلح الحوكمة في السنوات الأخيرة في عدة مجالات كالاقتصاد والسياسة، فإن المفهوم الأساسي للحوكمة يقوم على أساس أن دور الحكومات في إدارة شؤون الدولة، قد تغيّر في السنوات الأخيرة من كونه الدور الرئيس والوحيد في بعض الأحيان، إلى دور المنسق والمنظّم في ضل أسلوب الحوكمة؛ فالأمم المتحدة مثلا تعرف الحوكمة: على أنّها "عملية اتخاذ القرارات والطريقة تنفذ بها تلك القرارات.

تشكل فلسفة الحوكمة دليلاً لعمل مؤسساتي، لا يقتصر على الاقتصاد فحسب، بل يشمل مواقع أخرى في البنيان المؤسساتي للدولة, لأنها تعمل وفق مبادئ الشفافية والمراقبة والمسؤولية والمساواة وتلك المبادئ عند مراجعتها، تعطينا انطباع اننا امام الفلسفة الذكية لإدارة المؤسسات ومتابعتها عبر رقابة محكمة تؤمّن انسيابية العمل المؤسساتي، وتضمن توافق الفرد مع المؤسسة لإنتاج أفضل أداء يتميّز بالجودة المؤسساتية . الحوكمة هي ذلك المفهوم المتعدد التخصصات، فهي ترتبط بالعلوم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما تتميز كذلك بقوة التركيز على المستوى الإداري، ويأتي إسهامها الأساسي في مجال إدارة الموارد البشرية في المؤسسات العامة على شقين: فهي تشير إلى وجود قدر كبير من التحفيز للمواهب في مجال الخدمة المدنية من خلال تعزيز

الاختيار القائم على الكفاءة واعتماد مبدأ الجدارة كمعيار للترقيات والنتائج كمقياس للمكافأة، وتضيف الحوكمة أيضاً بعداً أخلاقياً (العزاوي، 2017).

أما مصطلح الحوكمة البيئية، فيشير إلى مجموعة المنظمات، والآليات السياسية، وآليات التمويل والقواعد والإجراءات والمعايير التي تضبط مساعي حماية البيئة، وضمن سياق تطور السياسة البيئية يبقى الهدف النهائي للحوكمة البيئية، تحسين حالة البيئة والوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة. (بن سعيد، 2013، ص 168).

أما مقومات الحوكمة البيئية "Environmental Governance"، فتتحدد وفق ثلاثة عناصر أساسية، هي:

– أولاً، دمج القضايا البيئية كافة في المسارات والعمليات الخاصة ببلورة القرار وصنعه .

– ثانياً، الانطلاق من اعتبار أن كل القطاعات، سواء السياسية أو الاقتصادية، ... إلخ، تمارس تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على البيئة.

– ثالثاً، وجود روابط قوية – وإن اختلفت مستوياتها – بين ممارسات الأفراد أو الدول أو الشركات المتعددة الجنسيات من جهة، ومستويات تدهور النظام البيئي العالمي من جهة أخرى (شكراني، 2014، ص ص. 33-34).

يمكن رصد عوامل التأثير في البيئة في عنصرين أساسيين، يتمثل الأول في طغيان النمو الاقتصادي وأولويته بغض النظر عن استنزاف المصادر الطبيعية والإضرار بالبيئة؛ ويتعلق العنصر الثاني بالوتيرة المتزايدة للنزعة الاستهلاكية للأفراد والمجتمعات، ولاسيما في الدول الصناعية، ما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على المصادر الطبيعية وإحداث خلل كبير في النظم البيئية وتوازناتها، في سياق محدودية الموارد الطبيعية ونُدرتها من جهة، والنّزعة الاستهلاكية المفرطة والطلب المتزايد على هذه الموارد من جهة أخرى، نرى أهمية تخفيف الاستهلاك وتغيير نمط الحياة وإيجاد بدائل للعولمة الاقتصادية الجارفة

كسبيل لإنجاح مقومات الحوكمة البيئية، وإعادة التحديد والتعريف لـــ"مفهوم الأمن– الاستهلاك"، وفق واقع التهديدات والتغيرات البيئية والأزمات الاقتصادية اللصيقة، بتطبيق السياسات الليبرالية الجديدة (Matthew, 2005, pp127-130).

طبقاً لهذه التعاريف يتضح الدور المهم الذي تلعبه الحكومات، في تطبيق مبدأ الحوكمة كمنسق بين مختلف القطاعات المشاركة في عملية الحوكمة، بحيث يرى الباحثين أن الحوكمة تشمل أكثر من مجرد الدور لتنسيقي والإشرافي للحكومات، في إدارة شؤون الدولة في ضل أسلوب الحوكمة، بل يعتقدون أنها تشمل الطريقة التي تحُّل بها مشاكل أي مجتمع، بالإضافة إلى تطبيق المبادئ الديموقراطية في المجتمعات. كما أن هذا الطرح في أن المفهوم الموسع للحوكمة، ينطوي على الطريقة التي يشترك فيها المسؤولون والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، في رسم السياسات العامة وتقديم الخدمات للناس، وبالتالي يمكن النظر إلى الحوكمة في اطار المشاركة والشراكة، من خلال كيفية تفاعل الحكومة مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى وكيف ترتبط تلك الأطراف بالمواطنين خاصة اثناء عملية اتخاذ القرارات. (بسام، 2014، ص ص5–6).

على هذا الأساس تنظر الامم المتحدة إلى الحوكمة، بأنها يجب أن تتضمن ثمانية عناصر أساسية لعقلنة سلوك الفاعلين وضبط التعامل مع مختلف قطاعات الدولة وهي:

- المشاركة في اتخاذ القرارات.
- التوافق بين الجهات المشاركة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع.
- المساءلة.
- الشفافية.
- الاستجابة لمتطلبات المواطنين.
- الفعالية والكفاءة.
- الإنصاف والشمول.

– سيادة القانون (undp report, 2010, p.12).

1.2 مفهوم المجتمع المدني:

يعود مصطلح المجتمع المدني، إلى فلاسفة العقد الاجتماعي، الذين تعاملوا مع العلاقات التنسيقية والتعاونية بين الأفراد، باعتبارها علاقات منشئة للمجتمع وحافظة لاستقراره، ثم تطور المفهوم ليوصف باعتباره شبكة، من التفاعلات التلقائية، القائمة على العادات والأعراف والتقاليد، التي توصف بأنها مجموعة من المؤسسات السياسية والقانونية التي تمارس في إطارها، شبكة العلاقات المكونة للمجتمع، ورغم هذه الجذور التاريخية للمفهوم، إلا أن استخدامه بشكل مكثّف في أدبيات السياسة المقارنة ارتبط بعقدي الثمانينات والتسعينات، وما صاحبهما من تطور في اتجاه الديمقراطية. وعليه فإن مفهوم (المجتمع المدني) قد وُلد في رحم البناء الديمقراطي؛ فأصبح يعّبر عن مجموعات المنظمات الاجتماعية غير الحكومية، التي تتمتع باستقلاليتها عن الدولة، وتحتل مكاناً وسطاً بين الدولة من جهة والمجتمع من جهة أخرى، فتحفظ بذلك للدولة دور التوازن المعبّر عن إرادة القاعدة الشعبية الاجتماعية، وتمثل المؤشر الاجتماعي للحكومة والضامنة للثوابت الديمقراطية فيها، ولجهة الحكومة فإن المجتمع المدني يمثل الضمان لحصولها على الثقة الشعبية، والمصدر الحيوي لاختيار الائتلاف السياسي وتكليفه لتشكيلها.

يُعتبَر المجتمَع المدنيّ عماد للمُؤسّسات والجمعيّات ذات الطابع الأهليّ، والتي تُنفِّذ الأعمال الخيريّة داخل المجتمَع، وهي من المُؤسّسات غير الحكوميّة، وتؤمّن الدولة الحماية لهذا النوع من المُؤسّسات، وتضع القوانين الخاصّة بها، وتراقبُ نشاطاتها عن قُرْب، كما يسيرُ المجتمَع المدنيّ تحت سُلطة الدولة من أجل خدمة الشعب، ويُوجَد في المُجتمَع الإسلاميّ عددٌ من المُؤسّسات الأهليّة ذات الجذور القديمة، والتي صُمِّمت بهدف تنفيذ عدد من النشاطات المهنيّة، والحرفيّة، إلى جانب عدد من الأنشطة الخيريّة ويشير

مصطلح المجتمع المدني إلى كل أنواع الأنشطة التطوعية، التي تنظمها الجماعة حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة. وتشمل هذه الأنشطة المتنوعة الغاية التي ينخرط فيها المجتمع المدني تقديم الخدمات، أو دعم التعليم المستقل، أو التأثير على السياسات العامة؛ ففي إطار هذا النشاط الأخير مثلا، يجوز أن يجتمع مواطنون خارج دائرة العمل الحكومي لنشر المعلومات حول السياسات، أو ممارسة الضغوط بشأنها، أو تعزيزها.

تُعرِّف أماني قنديل مُصطلَح المُجتمَع المدنيّ بأنّه إجماليّ التنظيمات ذات الطابع الاجتماعيّ، والتي تساعد على رعاية الأفراد، ودَعمِهم؛ من أجل المشاركة في الحياة العامّة، وتتميَّز تلك التنظيمات بأنّها غير موروثة، وغير تابعة للحكومة، ويُعرَف مُصطلَح المُجتمَع المدنيّ بعدد من الأسماء الأخرى، منها: المُجتمَع الأهليّ، أو المُنظّمات التطوُّعية، أو القطاع المُستقِلّ، أو القطاع الثالث. (عبد الوهاب، 2006، ص ص7-12).

كما يعرّف البعض المجتمع المدني بأنه "المؤسسات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستقلة عن سلطة الدولة، وهدفها تحقيق أغراض متعددة كالمشاركة في صنع القرار السياسي عبر الأحزاب السياسية، والدفاع عن مصالح العمل النقابي والمساهمة في العمل الاجتماعي والتنمية، إلى جانب نشر الوعي الثقافي (ميهوبي، 2014، ص 246).

كما يعرّف بأنه "عالم الحياة التنظيمية المفتوحة والتطوعية ذاتية التوليد ويتمتع جزئياً على الأقل، باكتفاء ذاتي وباستقلالية عن الدولة، وملزم بالقانون أو بمجموعة من الأصول المشتركة (حفاف، 2017، ص 16).

بناءا على ما ورد عن مركز المجتمع المدني في كلية لندن للاقتصاد، فإن "المجتمع المدني، يشير إلى حلبة العمل الجماعي، الذي لا يتسم بالإكراه، والذي يدور حول مصالح وأهداف وقيم مشتركة ومتبادلة، من الناحية النظرية، تختلف أشكالها المؤسّسية وتتميز عن تلك التي تتبع الدولة، الأسرة، والسوق، مع أن الحدود بين الدولة، والمجتمع المدني،

والأسرة، والسوق، غالبا ما تكون معقدة وغير واضحة، وقابلة للتفاوض. ويضم المجتمع المدني عادة التنوع الشديد من حيث المساحة، واللاعبين، والأشكال المؤسسية، وتختلف في درجة الرسمية، والاستقلال الذاتي والنفوذ، المجتمع المدني في أغلب الأحيان، يعبر عن منظمات ومؤسسات مثل الجمعيات الخيرية المسجلة، ومنظمات التنمية غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المحلي والجمعيات النسائية، والمنظمات الدينية، والاتحادات والنقابات المهنية والتجارية، وجماعات المساعدة الذاتية، التنمية الاجتماعية، الاتحادات التجارية، والتحالفات ومجموعات والمناصرة والتأييد (بشارة، 1997، ص37).

غالبا ما يستخدم مصطلح المجتمع المدني، كما لو آنه قوة ايجابية متقدمة من حيث البديهة تتمتع بقدرة تمثيل ووجهة النظر الشعبية، والتي سيؤدي تقويتها وتعزيزها إلى إقامة سلام دائم، لكن ليس هذا هو الحال دائما لعدة اعتبارات وهي:

– **أولا**، أنها قادرة فقط على تمثيل تلك المجموعات القوية التي لديها درجة عالية من الوعي لأن تصبح قوية، تاركة المجموعات الضعيفة دون تمثيل.

– **ثانيا**، إذا كانت تمثل بشكل صحيح النطاق الكامل للرأي العام والمصلحة العامة في المجتمع، فإن المجتمع المدني سوف يقدم وجهات النظر، التي يمكن أن تكون متعارضة وفي بعض الأحيان رجعية، والى الحد الذي يمكن أن تضم فيه مؤسسات المجتمع المدني المجموعات الوطنية أو المجموعات التي اشتركت في الماضي بالصراع العنيف، فإنها من الممكن أن تظهر وتصبح بمثابة قوة للتعسف، أو الإقصاء، أو الدفاع عن المصالح الممنوحة في كولمبيا، على سبيل المثال، يعتقد نشطاء السلام أن بعض الشركات الضخمة قامت بتأسيس مؤسسات خيرية كواجهة لصرف النظر، عن علاقاتهم وارتباطاتهم بالنشاطات العسكرية المساعدة .

– **ثالثا**، وطالما أن المجتمع المدني يجذب الدعم المالي الدولي، فإنه لن يكون مُحصّناً من التأثير السّياسي أو المالي للمصالح الدولية، علاوة على ذلك، وبالرغم أنه من الواضح أن الكثير من مؤسّسات ومنظمات المجتمع المدني غير سياسية، أو بعيدة عن السياسة، إلا ان هناك أيضا الكثير من المؤسسات التي لديها تعاليم ومبادئ سيّاسية قوية، أو تركز على قضايا يدعمها مختلف الأطراف واللاعبين في الساحة السياسية الرسمية (ويليام، 2004).

تحظى أنشطة المنظمات غير الحكومية ومختلف مكوّنات المجتمع المدني، باهتمام كبير في المجتمع والرأي العام، فهي تمارس عملية تأهيل وتثقيف وتوعية المجتمع من جهة، والتأثير في السياسات الحكومية للحصول على المكاسب المخطط لها، في مجمل اهتمامها من جهة أخرى، وبذلك فان هذه الأنشطة تكون واسطة فاعلة، بين الفرد والحكومة، التي عادة ما تكون منشغلة في الاهتمامات السياسية العليا والدولية والشؤون الاستراتيجية، عن تفاصيل ودقائق حياة المجتمع ومتطلباته، فعبر هذه المكونات ينشط المجتمع المدني، ليكون مكمّلا للنظام العام، في إطار النهج الديمقراطي، من خلال النقاش الحر ونشر الأفكار والرؤى، واقامة المؤتمرات والندوات العامة، وطرح مشروعات التعاون الفكري في ممارسة الخلاف والتوافق وتقريب وجهات النظر، لتمكين الحكومة من اتخاذ القرارات الملائمة لجهة مصلحة الفرد والمجتمع، فالنسيج الاجتماعي المتنوع من الأفراد والمصالح، يستوجب من المنظومة السياسية الدستورية، أن تضمن سماع أصواتهم وتحترم آرائهم.

إن مكونات المجتمع المدني، تشكل حزمة من نقاط الضوء والإشعاع لجهة النظام الديمقراطي كأسلوب للحياة، ويشمل ذلك الآراء والمقترحات أو الضغوطات المؤيدة أو المعارضة للحكومة، غير إنها في النتيجة ستساهم وتشارك في العملية السياسية الديمقراطية بحيث يمكن تشبيه عمل السياسي في المجتمع الديمقراطي، كمصفاة تمر من خلالها مطالب أفراد المجتمع المتنوع، وتقوم مكونات المجتمع المدني بإيصالها فتتحول

إلى سياسات عامة تعبر في النهاية عن صوت المجتمع وارادته ومتطلباته. إن من المظاهر المهمة لأنشطة المجتمع المدني الإيجابية، هي الحملات التي تقودها الصحافة الحرة، لمحاربة الفساد السياسي والإداري في عمل الحكومة ومؤسساتها، ومنع تسلطها، ويدخل في هذا المضمار أنشطة منظمات حقوق الإنسان في مجال المتابعة العامة لأوضاع الحقوق والحريات العامة إضافة إلى إقامة الحلقات النقاشية حول القضايا التي تدخل ضمن اهتمامات الحكومة خلال المراحل الحرجة، وتقديم الأفكار والمعالجات المستمدة من القاعدة الاجتماعية (هيثم، 2006، ص63).

1.3. مفهوم الأمن البيئي:

مع نهاية الحرب الباردة أصبح الأمن العالمي على المحك، وكان على العالم أن يتعامل مع وضع شبيه ببداية التاريخ، فقد توجب على باحثي العلاقات الدولية أن يعيدوا النظر في تصوراتهم النظرية حول الأمن، وبالتالي بدأت الدعوات لإيجاد أطر نظرية تتناسب ومقتضيات الأمن في هذه المرحلة، ما حذا ب" ستيفن وولت Stephen Walt " الى وسم هذه المرحلة بمرحلة "النهضة في الد راسات الأمنية"، في إشارة منه إلى ما تمثله من تطور في حقل العلاقات الدولية، ومن خلال النقاشات التي أثيرت حول مفهوم الأمن، يمكن الخلوص إلى أن المقاربة النقدية، يمكنها التعامل مع أي تهديد في العلاقات الدولية وهكذا وسع هذا المفهوم بشكل كبير ليشمل الجوانب العسكرية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. وقد ساهم صدور كتاب لبوزان "الشعب، الدولة والخوف People " "State and Fear سنة 1983، في التنبيه إلى قضية التوسيع من حيث الحجة القائلة، أن التهديدات الأمنية التي يمكن أن تمس أمن الدولة لم تعد أو ليست عسكرية محضة، بل قد تكون ذات طابع غير عسكري: (اقتصادية، بيئية، سياسية، اجتماعية). وقد ميّز بوزان بين خمسة أبعاد أساسية للأمن (keith & williams, 1996, p230):

– الأمن العسكري ويختص بالمستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الآخر.

– الأمن السياسي ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

– الأمن الاقتصادي ويخص النفاذ أو الوصول إلى، الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.

– الأمن الاجتماعي ويختص بقدرة المجتمعات، على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللعبة الثقافية، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد، في إطار شروط مقبولة لتطورها وكذا التهديدات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافاتها.

– الأمن البيئي ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي، (الكائنات الحية ومحيطها) المحلي والكوني، كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

فالأمن البيئي يدخل في نطاق الامن الموسع "الأمن الإنساني"، كمفهوم كوني يخص كل الإنسانية في العالم، لأن التهديدات والتحديات مشتركة بين كل البشر كالجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، والتغيرات المناخية والتلوث البيئي، وانتهاكات حقوق الإنسان والتي قد تختلف حدتها من منطقة إلى أخرى من العالم، ولكن كل هذه التهديدات لأمن الإنسان هي حقيقية ومتنامية حيث أن ترابط مكونات الأمن الإنساني الدول تكون معنية بالأمر، لأن المجاعة والأوبئة، والفقر، والتلوث، والمتاجرة بالمخدرات والإرهاب والصراعات العرقية والتفكك الاجتماعي ليست أحداث معزولة ومحصورة فقط داخل الحدود الوطنية (undp programme, 1994, pp22-23).

يتمحور الأمن البيئي حول اتخاذ سياسة بيئية، على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، لحماية الطبيعة والبشر من الأخطار البيئية الرئيسة التي تهدد الكرة الأرضية كالاحتباس الحراري والتلوث الهوائي والنفايات الصناعية الخطرة، والمطر الحمضي،

وتناقص طبقة الأوزون وتلوث البحار والمحيطات والأنهار والضباب الدخاني، وظاهرة التصحر وتدمير الغابات الاستوائية؛ ففي عام 2006 بلغ عدد المنكوبين جراء الكوارث الطبيعية 134,6 مليون نسمة، وبلغ عدد من لقوا مصرعهم من جرائها 21342 نسمة، أما نسبة الذين لقوا مصرعهم في السنوات الأخيرة، بسبب الكوارث الطبيعية ذات الصلة بالمناخ فقد بلغ 60000 نسمة بصفة رئيسية في الدول النامية.(W.H.O report, 2013).

2. الحوكمة البيئية قوة فاعلة في الترشيد البيئي:

تبرز اجراءات وأدوار الفاعلين في اطار الشراكة لحماية البيئة، وضمن مبادئ الحوكمة البيئية في وظيفة الهيئات الخاصة بحماية البيئة، وما تتخذه من إجراءات، سواء كانت إجراءات قانونية ومؤسساتية أو إجراءات اقتصادية وتكنولوجية، ومعاهدات واتفاقيات بيئية ومشاريع ومخططات، تساهم فيها كل الأطراف الفاعلة، حيث تخدم في ذلك النظام البيئي، وتهدف إلى استدامة الموارد الطبيعية بشكل عام، فللمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والإعلام البيئي دور فاعل في إطار الحوكمة البيئية وحماية البيئة.

فبالإضافة إلى الدولة، التي تعتبر كأحد أهم الفواعل في إطار الحوكمة البيئية فللحكومة في إطار ممارسة السلطة العامة وظائف عديدة، هي الأخرى، كإعداد أدوات السياسة البيئية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وتنفيذها والرقابة عليها إلى جانب إقرار القوانين والتشريعات البيئية، وإبرام المعاهدات والاتفاقيات المحلية والدولية، إلى جانب دور المجتمع المدني كأحد العوامل الداعمة للتنمية، ويتميز هذا الأخير بمساهمات واسعة المجال، وباهتمامات متعددة تصب في صالح البيئة العالمية بشكل عام، فهي تهدف إلى ترميم الثغرات البيئية التي خلفها التخطيط البيئي غير الفعال للدولة؛ حيث ساهمت هذه المنظمات بشكل كبير في دعم وتعزيز سياسات الدولة بمختلف مجالاتها منها البيئية وغيرها. (عزوز وعجرود، 2018، ص.312)

مع العلم أنه لا يمكن نجاح عمليات الحوكمة البيئية، الا بشراكة فاعلة مع كل من مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية؛ التي بدأت تلعب دورا كبيرا في بلورة قواعد دولية جديدة في مجال البيئة، بسبب الاهتمام المتزايد بمشاكل البيئة، وعلى رأسها البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ضمن مسارات تحقيق التنمية المستدامة، وتبنيها لمختلف الأساليب والممارسات، التي تدعم البيئة وتحافظ عليها كالمسؤولية البيئية والاجتماعية، نظم الإدارة البيئية... كما أنها تهدف إلى تجسيد مختلف الاتفاقيات والمعاهدات البيئية على أرض الواقع، وابتكار مختلف الأساليب والتكنولوجيات الحديثة، التي تساعد على تسيير عقلاني وكتوجه نحو تحقيق تنمية بيئية مستدامة في إطار فلسفة الترشيد البيئي المستدام.

إن الكثير من الدول ترغب في وجود المنظمات غير الحكومية، أهمها مكونات المجتمع المدني؛ لما لها من أهمية كبيرة تؤثر إيجابيا على حياة الفرد والأسرة والمجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية أو الثقافية أو غيرها، لاسيما أن هذه المنظمات لا تهدف إلى الربح، وتتراوح مجالات عمل هذه المنظمات بين حقوق الإنسان التمكين الجندري، العدالة التنمية الأعمال الخيرية، تقديم المساعدة وتطوير أنظمة حماية البيئة. (ابراهيم، 2008، ص ص260-261)

أكد الدارسون على أهمية ودور المجتمع المدني، والمواطنين في حماية البيئة وشددوا على ضرورة بناء قدرات المجتمع المدني، من حيث اتاحة الفرص واشراك جميع منظماته في عمليات الحكم ومن ضمنها مشاركة جميع القطاعات والجمعيات والمواطنين، في النشاطات والأعمال المتعلقة بالحفاظ على البيئة؛ فالتأهيل البيئي يتطلب التقليل من المشاكل البيئية والتي تنتج من جراء التفاعل بين الفرد والمؤسسة على البيئة للدولة من جهة، وتوفر الثقافة البيئية من جهة أخرى، بالتالي ينتشر الوعي البيئي بين الأفراد والمؤسسات ويتم عندها اكتساب الاتجاهات البيئية والمهارات الأساسية لمواجهة مشاكلها

والمحافظة عليها، وتفيد في كسب المؤسسات للميزة التنافسية وتتيح لها الاستمرارية والتفاعل الايجابي معه، وبالتالي تحقيق التوازن فيها، من خلال التكامل بين جهود الدولة والمجتمع معاً.

ومن جملة هذه الأدوار في المجال البيئي نجد :

– تقوم منظمات المجتمع المدني ببلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضاءها كقضايا ثقب طبقة الأوزون وتلوت المحيطات وتغير المناخ وتمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال النفايات العمالية، والمهنية والغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال.

– إعلام وتربية الجمهور.

– تكوين أشخاص مختصين، مثل المنشطين، والإداريين والمنتخبين.

– المشاركة والمشاورة مع المنتخبين والإداريين.

– نشر المعلومات لوسائل الإعلام.

– اللجوء للقضاء في حالة التلوث أو مخالفة قوانين حماية البيئة.

– حيازة وتسيير الأوساط الطبيعية. (عثمان وماجدة، 2007، ص238)

إن قيام جمعيات حماية البيئة بالمهام السابقة الذكر على أكمل وجه، يجعل منها موازية للإدارة في نقلها، وهي بذلك تعتبر ضمانا ضد تعسف الإدارة، في استعمال الوسط وترتيبا على ذلك، ونظراً للدور الكبير المنتظر من العمل الجمعوي، فقد أقرت مختلف القوانين البيئية، مهام متعددة، يمكن أن تقوم بها جمعيات حماية البيئة مثل :

– تقديم طلبات فتح دعوى لتصنيف حظيرة وطنية أو محمية طبيعية.

– إنشاء المساحات الخضراء من خلال المشاركة في وتنفيذ السياسات.

– حفظ الصحة الحيوانية والمساهمة في استئصال الأمراض الحيوانية، والنباتية والمساهمة في تطوير وتحديث هذه الأوساط بما يتماشى مع الخبرة العالمية.

– تنظيم الصيد وحماية الثورة بين مختلف الجمعيات على المستوى المحلي.

– كما يمكن للجمعيات أن تتدخل، في حالات تلوث المياه الصالحة للشرب أو تمارس دوراً وقائياً لحماية المياه من التلوث. (بن عبد العزيز، 2006، ص50)

– قيام القائمين على جمعيات حماية البيئة بالتواصل الحقيقي، فيما بينهم من أجل تبادل الخبرات والمعلومات والتجارب المعلوماتية والبيئية وطنيا ودوليا، بل والتكتل فيما بينها لتكوين كيانات كبيرة، تمكنها فعلياً من التأثير الإيجابي الحقيقي في حماية البيئة.

– قيام جمعيات حماية البيئة بالاهتمام بجذب عنصر المتخصصين، في مجال البيئة والاستعانة بهم لتقديم حلول علمية لها يمكن تطبيقها لحل مختلف الإشكاليات البيئية.

– ترتكز فاعلية جمعيات حماية البيئة على القدرة على التخطيط المحكم والتنظيم والانضباط وهو ما نراه في المنظمات المشابه لها، في دول العالم المتقدم التي بلغت مستوى من التنظيم والكفاءة جعل جانب من الفقه ينعتها بما يسمى ب: " هيئات شبه عامة" (الصافي، 2020، ص ص.205–206).

– حماية المنظومة البيئية الهشة مع العناية الخاصة بالتنوع البيولوجي والمناطق الساحلية والمحميات.

– وضع إطار قانوني لمشاركة السكان المحليين والشركاء الآخرين في المشاريع المرتبطة بالحفاظ عمى الرأسمال الطبيعي.

– ضمان المشاركة في التنمية المحلية والريفية، لرفع معدلات التشغيل والانتاج وضمان الحفاظ على الموارد وحسن استغلالها (زعباط وعبد الحميد، 2015).

وفي خضم التحول الكبير الذي عرفته تنظيمات المجتمع المدني، على المستوى العالمي وتوسع مجالات نشاطه، وانتقاله من طرف الوساطة بين القطاع العام والقطاع الخاص، إلى دور الشريك الفاعل في تحقيق الصالح العام، وبناء السياسات برزت قواعد الحكامة الجيدة واشراك الفواعل المختلفة في ادارة الحكم وتسيير شؤون الدولة والمجتمع،

لذا نجد مسألة ومجال حماية البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، من أبرز المسائل التي يدور حولها النقاش بما يضمن الأمن البيئي المستدام، لذا وجب التفكير في استراتيجيات الشراكة والتشبيك لتمكين الفاعلين الرسميين والغير رسميين في ادارة برامج الاستدامة البيئية وبناء التوافق حولها.

3. استراتيجيات الشراكة والتشبيك في النشاط البيئي الجماعي:

إن مفهوم التشبيك وتكوين الشبكات بين المنظمات الأهلية، والحكومات، يمثل انطلاقة جديدة وفاعلة للمجتمع المدني، حيث أن هذا القطاع كان مستبعداً في الستينات والسبعينات من عملية التخطيط والتنمية وصناعة القرار في الغالبية العظمى من دول العالم، وكان يتم الاقتصار والاعتماد على خبرات الحكومات وإرادة النخبة الحاكمة فكان التخطيط التنموي يتم من أعلى إلى أسفل ودون مشاركة حقيقية للقاعدة الجماهيرية العريضة مما نتج عنه ضعف المردود والعائد التنموي إلى حد كبير.

وبما أن التشبيك موضوعياً يعني دفع التبادل والتكامل والعمل والتنسيق المشترك فمفهوم التشبيك، مرتبط أكثر بدلالات تنموية في المجتمع، باعتباره صيغة مشتركة لتنسيق العمل الجماعي القائم علي التلاقي والتقاطع في الرؤية والمهام؛ فالتشبيك والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني "Networking"، سمة بارزة من سمات النبوغ والتميز في التخطيط والعمل، وهو يعبر نضوج معرفي، في اقتناص الفرص المتاحة في المجتمع بعد فهم القوانين السارية في الواقع المحلي والإقليمي والدولي والانطلاق منها نحو فضاء العالمية.

إن موضوع التشبيك ذو أهمية كبيرة في العمل الأهلي، وأهميته تنبع من عدة اعتبارات، أهمها أن المنظمات الأهلية بحاجة إلى تضافر وتجميع قواها، إذا ما أرادت القيام بالدور المرسوم لها، وأن تنتج التأثير الذي تريده علي المستوي الوطني والإقليمي والعالمي كما أن الجميع يقر بان البنى المتحدة، أقوى وأقدر على تحقيق الأهداف وضمان

الاستمرارية. نؤكد هنا أن الحركة التعاونية العالمية ممثلة في الحلف التعاوني الدولي "التحالف التعاوني الدولي"، تعتبر شكل من أهم أشكال التشبيك المنظّم والفاعل، والذي يتكون من عدد من الشبكات والتحالفات الوطنية والإقليمية والعالمية، والذي تعتبر قاعدته الأساسية الجمعيات والمنظمات التعاونية، بأشكالها المختلفة والمنتشرة في العالم (الفاتح، 2009).

إن توفير المعلومات والحقائق ضرورة أساسية في أي نشاط بشري، وهي المنطلق لوضع الخطط المستقبلية، في كافة المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية، في أي مجتمع وقد ساعد ذلك، في زيادة نشاط منظمات المجتمع المدني وإمكانية تبادل البيانات والمعلومات فيما بينها، عبر وسائل اتصال وتكنولوجيا حديثة في عصر العولمة، خاصة على مستوى التعاون المحلي والدولي في قضايا البيئة والاستدامة البيئية. (فتحي، 1999، ص267)

ظهرت نظريات الشبكات والتشبيك ضمن أدبيات أهمية المجتمع المدني وأدواره المختلفة عبر مجتمع الشبكات "Network Society"، والتطور الحاصل في مجالات الحكامة بشكل عام؛ والتي فقدت الدولة فيها دورها المركزي، في تسيير المجتمع، كما ظهرت نظريات تتحدث عن مجتمع بلا مركز (Centre-Less Society)، وأخرى تتحدث عن المجتمع متعدد المراكز (Polycentric Society)، الذي يربط بين أجزائه نظام الشبكات والذي يقوم على التنسيق الأفقي والمساواة بين أعضائه، بدلاً عن التراتبية الرأسية والتي تقوم الدولة على قمتها، ومن أهم جوانب هذه النظريات الاهتمام بالروابط والعلاقات التبادلية وطبيعتها الأفقية، وأثرها على نقاط أعضاء الشبكة المجتمعية وفي مجال المجتمع المدني ومنظماته.

لذا فإن ضرورة العمل ضمن شبكة وشراكة لزيادة فعاليتها، تكمن في إقامة شبكات وشراكات فيما بينها، لتدعيم قدراته على تحقيق أهدافها، ومن ثم يساهم التشبيك في المجال البيئي بين المنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الغير حكومية،

على المستوى الدولي في تعزيز الأداء الديمقراطي وتفعيل الدور التنموي، لمنظمات المجتمع المدني، ويشكل التشبيك أداة لتقوية المنظمات غير الحكومية في سعيها نحو استقلالية قرارها في مواجهة نزعة الحكومات للهيمنة عليها وتوجيهها والقطاع الخاص الذي يحاول التخفيف من نتائج أدائه الاقتصادي على الصعد الاجتماعية والثقافية والبيئية، من خلال دعم المنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة التي تسعى إلى فرض أهدافها وبرنامج عملها وفي بعض الأحيان، ثقافتها. (محمد، 2014، ص ص11-12)

لذا فاستراتيجية التشبيك والشراكة قائمة بالأساس على: (حسين، 2005)

- بلورة مفهوم مشترك وواضح للتنمية الشاملة والقائمة على مبادئ الاستدامة والأمن الموسع.
- بلورة رؤية مشتركة وجديدة حول القطاع الأهلي، الجمعوي .
- الانتقال من الدور الرعائي وتقديم الإعانات إلى دور فاعل في التنمية وفي عملية التغيير الاجتماعي، وفي كافة القطاعات.
- إيجاد البيئة القانونية الملائمة لعملها والتكامل والمشاركة في تنمية المهارات وبناء القدرات والتدريب.
- بناء مجتمع مدني، وإيجاد فضاءات تقوم على أساس تحالف واعٍ وأهداف واضحة ورؤية شاملة للتنمية ودور محوري للمنظمات الأهلية.
- تعزيز مفاهيم وآليات المشاركة في اتخاذ القرار في المنظمات وعلى كافة الاصعدة.
- التعاون لمواجهة المخاطر والتحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية .
- ايجاد قنوات جيّدة لإجراء التقييم والتحليل العبر قطاعي الموضوعي.
- تعزيز المواقع التفاوضية مع صناع القرار وعلى المستويات كافة .
- تنظيم حملات الضغط والتأثير في السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

من هنا فالإطار المهم للعمل الجمعوي، في شكله النهائي وفي اطار التشبيك، يكون في شكل إطار للتنسيق، لا يأخذ شكل الاتحاد من حيث العضوية الشاملة والشكل المؤسسي ولكنه أوسع من أن يكون شبكة من حيث الاختلاف في الرؤية والتنوع في الأهداف نظراً لتزايد الاهتمام بالقضايا البيئية، سواء محلياً أو دولياً، ولا يمكن أن تشكل المظلة اطاراً فاعلاً ولكنها يمكن أن تشكل مكاناً لتبادل الخبرات، وتداول المعلومات وبذلك تكون المظلة إطاراً للعمل التعاوني، المحوكم بحيث يمر انتقالياً في مرحلة التحول إلى اتحاد أو إلى شبكة.

4.أهمية الهندسة المؤسساتية ودورها في تفعيل الأمن البيئي المستدام :

ان النقاش الدائر حالياً حول العمل المؤسساتي الفعال، لتسيير وحل المشاكل البيئية وطرق المحافظة عليها، قائم بالأساس على مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية في إطار مفهوم الفعالية ضمن أفكار الحكامة الجيدة، وهذا بالرغم من الاتفاق العام بين مختلف الفواعل، حول عجز البنية المؤسساتية الحالية للحوكمة البيئية، سواء المحلية أو العالمية على ضبط وإدارة الانشغالات البيئية بصورة فعّالة. لذا نجد أن الطروحات النظرية، تشير إلى مسألة التعدد المؤسساتي الفعال، والى تبني فكرة التشبيك الدولاتي، الذي يعرفه مجال الحوكمة البيئية العالمية بالخصوص، ما ينعكس على الحوكمة المحلية بمظاهر جديدة وفعالة لإدارة الضبط البيئي، وهذا يعود إلى الخصائص الجديدة التي تميّز الحوكمة العالمية في حد ذاتها. (بن سعيد، 2016، ص 1394)

يؤكد العديد من المحللين على أن التفاعل الوظيفي والسياسي بين المنظمات المتشابهة، هو سمة إيجابية لنظام الحوكمة البيئية؛ حيث إن التفاعل بين المنظمات يساعد على تحقيق الأهداف بأقل موارد، وأهداف المنظمات يجب أن تعزز بشكل متبادل للمشاركة والتفاعل الإيجابي؛ فالتعدد والتشابك المؤسساتي ومع الفاعلين الأساسيين لنظام البيئة هو الحاجة إلى الوفرة في العمليات لمنع أي عدم توازن كلي قد يهدد النظام حيث إن

المنظمات الكبيرة تمثل أنظمة معلومات واسعة ومعقدة، وأي أخطاء بسيطة يمكن أن تتضخم بسرعة فالوفرة المؤسساتية والعملية تمثل نظاما إيجاب يا ومفيدً ا يساعد على اكتشاف الأخطاء في بداياتها ومعالجتها.

ويستند هذا العمل بطبيعته على معتقدين أساسيين:

– أن لكل الناس الحق في العيش والعمل والتعلم واللعب في بيئات آمنة وصحية.

– وأن للناس الحق في التأثير على القرارات التي تؤثر على جودة البيئة في مجتمعاتهم .

ضمن هذا الاطار يجب أن يكون الدافع وراء اعادة الاعتبار للنظم البيئية وخلق بيئة مستدامة، يستند على التوافق حول القضايا الكبرى ضمن عمل منسجم وفق ضوابط الحوكمة التي تعمل بها المؤسسات المختلفة والتي لها أهداف طويلة الأجل تسعى إلى حماية الموارد الطبيعية القيمة، والتخلص بأمان من "النفايات" التي نخلقها أو "صنعها"، مع تطوير اقتصاديات مستدامة لا تعتمد على التوسع المستمر للبقاء على قيد الحياة فحسب، بل يجب موازنة الدافع لتحقيق أرباح قصيرة الأجل من خلال التأكيد على أن التنمية الاقتصادية والتكنولوجيات الجديدة والسياسات المالية والاجراءات الادارية مسؤولة أمام الأجيال القادمة التي تشجيع الجميع على رؤية القيمة الجوهرية للأمن البيئي المستدام. (السيد، ص215)

من أجل تحقيق أمن بيئي شامل ومستدام تسعى الحكومات في الوقت الراهن إلى استغلال كافة الفرص ضمن شبكة التعاون العالمي إلى التأكيد على تمكين الفواعل المحلية وضمن هندسة مؤسساتية تضمن ما يلي: (نوال، 2017، ص62)

– الأمن البيئي هو المرجعية المنظمة والمراقبة، لكل الأنظمة والقوانين التي تجسد استراتيجية بيئية وطنية من شانها تحقيق الأمن والرفاهية والاستقرار للدولة.

– إن تحقيق الأمن البيئي يقتضي تحقيق العدالة بين الافراد والاستدامة بين الأجيال.

– تكثيف التعاون بين الفواعل العالمية في مجال حماية البيئة والإلزامية والصرامة في تطبيق القوانين البيئية.

– إشراك مختلف الفواعل للحفاظ على الموارد وحماية البيئة ورفع مستوى الوعي المجتمعي بقضايا البيئة وغرس الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية تجاه المحافظة على البيئة.

– عادة النظر في الآليات القانونية والمؤسسية المعتمدة في حماية البيئة والعمل على استحداث آليات جديدة تشمل كل الاطراف، من شانها تحقيق الأمن البيئي.

تنظيم سلوك الأطراف المتنازعة تجاه البيئة الطبيعية و– وضع آليات دولية للرقابة والتدخل في حالة الانتهاكات، هدفها ضمان الحد الأقصى من حماية البيئة.

– أن تتميز صياغة القواعد التي تحمي البيئة من التلوث بالوضوح والدقة والابتعاد عن العمومية والغموض.

– فيما يخص نشر تنفيذ قواعد القانون الدولي البيئي، يجب التأكيد على أهمية الوقاية التي تشمل التعليم ونشر القواعد على أوسع نطاق.

– دمج جهود المواطنين في العمل الديمقراطي.

– المشاركة في وضع السياسات العامة.

– تنشيط روح المسؤولية الاجتماعية وتشجيع ممارسات الحكم.

– المساهمة في تشكيل رؤى المجتمعات للمعلومات، محورها حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والتمكين.

بالتالي يضمن العمل المؤسساتي الوصول إلى مشاريع مشتركة، تترجم بوضع قواعد ومعايير بيئية، تبين شروط إدراج فكرة المصالح العامة، بمفهومها الواسع بإشراك المواطنين المعنيين في اتخاذ قرارات بيئية، لأن حرمانهم من ذلك يعني أنهم أصبحوا

ضحايا للبيئة في كل الأحوال، ومن خلال هذا المنظور أصبح من الضروري ضمان التنسيق بين الوظائف التالية:

1- وضع أسس علمية لكل نشاط أو عمل.

2- تبادل المعلومات حول النشاطات ومواجهة النتائج المترتبة عنها.

3- إعداد سياسة بيئية تأخذ في الاعتبار تأثير النشاطات الاقتصادية على مجمل السياسة الاقتصادية الاجتماعية والثقافية.

4- ترجمة السياسات البيئية في قواعد قانونية وتكليف المؤسسات لتنفيذها على أرض الواقع.

5- رقابة نتائج السياسات البيئية بواسطة مؤسسات مكيفة لهذا الغرض. (عزوز وعجرود، ص.311).

الخاتمة:

إن حماية البيئة لأجل تحقيق الأمن البيئي، قائم بالأساس على فعالية المؤسسات التي تدير الشأن البيئي، وحسن إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة، تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية، للأجيال الحالية والمستقبلية، كما يمكن ذلك من قدرة البيئة على مواصلة العمل بصورة سليمة، في اطار الضبط المتواصل للأليات والعمل الفعال والمسؤول، للفاعلين المحليين والدوليين في اطار التشبيك؛ لذلك يتمثل هدف الاستدامة البيئية كمعطى أخير، في التقليل إلى أدنى حد من التدهور البيئي؛ بمعنى أن تكون الطبيعة قادرة على تجديد التوازن البيئي، ويمكن أن يتحقق ذلك بدمج الاعتبارات البيئية عند التخطيط للسياسات العامة حتى لا يتم إلحاق الأضرار برأس المال الطبيعي وذلك كحد أدنى. كما ان الهندسة البيئية يكون ضمنن مجموعات إدارة وفي اطار الفرق الذي يلعب دورا بوضع السياسات البيئية، بالاستناد

على مضامين الهندسة البيئية التي تعمل على تأمين بيانات شاملة وإحصاءات وتقارير عن مختلف التطبيقات والتصرفات المحتملة.

كما أن للمجتمع المدني وباقي الفواعل، تأثير هام على الاتجاهات البيئية، من خلال ما يتخذ من مقررات بشأن اعتماد السياسات البيئية وصناعة القرار؛ وتستطيع الحكومات أن تؤدي في هذا الشأن، دوراً حاسماً في إيجاد البيئة المواتية للعمل الجماعي والتمكين المستمر، وينبغي زيادة القدرات المؤسسية والتنظيمية التي تسمح للحكومات بالتفاعل مع شبكة الفاعلين، كما يتعين العمل على زيادة الالتزام من جانبهم بحيث تتولد ثقافة جديدة تدل على المسؤولية نحو البيئة ومراقبة الأداء، وإتباع نهج تحوطي في اتخاذ المقررات بشأن الاستثمار والتكنولوجيا، ويجب أن يرتبط هذا النهج بتنمية التكنولوجيات الأقل تلويثاً والأكثر ترشيداً، لتسخير الموارد لخدمة الاقتصاد الذي يشمل دورة الحياة وتكريس الامن البيئي المستدام.

6. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

عثمان غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، (2007)، التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الاولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.

ليلى عبد الوهاب، منظمات المجتمع المدني، (2006)، جمهورية مصر العربية: كلية الآداب، جامعة بنها، مصر.

محمد حسين النجار، (2005)، الدليل الثاني للجمعيات الأهلية: التشبيك وتكوين التحالفات بين المنظمات غير الحكومية، القاهرة: المجموعة المتحدة.

عزمي بشارة. (1997). واقع و فكرة المجتمع المدني: قراءة شرق أوسطية في إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

الثعالبي نوال. (2017). دور شبكات المناصرة غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية"، أطروحة علوم في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وادارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة، الجزائر.

خيرة بن عبد العزيز.(2007). دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد، نموذج المنظمة العربية، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية ، والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.

محمد حفاف.(2017). دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الإنسانية مطلع الألفية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر.

أحمد ابراهيم ملاوي. (2008). أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. دمشق، العدد: 02 ، ص ص 260-261.

اسماعيل مهيوبي، وأمينة بوعفان. (2014). فعالية المنظمات غير الحكومية بالمجتمع المدني وتأثيرها على التنمية الاجتماعية. مجلة الحكمة. مؤسسة الحكمة للنشر والتوزيع. الجزائر. العدد 32. ص 246.

بسام عبد الله البسام. (2014). الحوكمة الرشيدة: المملكة العربية السعودية حالة دراسية. المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. مركز الخليج لسياسات التنمية. قسم العلوم الاقتصادية والقانونية. العدد: 11. ص ص 5-6.

حسن شكراني. (2014). نحو حوكمة بيئية عالمية. مجلة رؤى استراتيجية. المملكة المغربية جامعة القاضي عياض. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. ص 33-34.

سليمة بن الحسين. (2015). الحوكمة: دراسة في المفهوم. مجلة العلوم القانونية والسياسية. جامعة الشهيد حمة لخضر. الوادي. العدد: 10. ص 181.

عزوز، غربي وسارة عجرود. (2018). الحوكمة البيئية: مقاربة مفاهيمية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة باتنة1. العدد: 13. ص 312.

محمد أبو العلا. (2014). التشبيك الالكتروني بين المنظمات الأهلية. مجلة الد راسات الاجتماعية والعمالية. مجلس التعاون لدول الخليج العربية. مجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية. مملكة البحرين. العدد: 87. ص ص 11-12.

محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي. (2009). منظمات المجتمع المدني النشأة الآليات وأدوات العمل وتحقيق الأهداف. الحوار المتمدن. مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي. عدد: 2724. اليمن.

مراد بن سعيد. (2013). تداعيات إنشاء منظمة البيئة العالمية على الدول النامية". المجلة العربية للعلوم السياسية. الجمعية العربية العلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. العدد: 37 . ص 168.

مراد بن سعيد. (2016). فعالية التنوُّع المؤسساتي الدولي في مجال حماية البيئة. مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلّد 43. ص 1394.

هشام عبد ألسيد الصافي محمد بدر الدين. (2020). دور منظمات المجتمع المدني في رعاية البيئة. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية. المجلد: 09. العدد: 2. ص ص. 205-206 .

هيثم محمد الحسيني. (2006). دور وآليات المجتمع المدني في مسار البناء الديمقراطي السليم للدولة العراقية. مجلة النبأ. العدد: 84. ص 63 .

زعباط, سامي ومرغيت, عبد الحميد . أيام: 28,29 فيفري 2015. آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. فعاليات الملتقى الدولي الاول: "نحو علاقة البيئة بالتنمية: الواقع والتحديات". جامعة جيجل. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر.

محمد فتحي عبد الهادي. أيام: 21-22 أكتوبر 1999. أسس مجتمع المعلومات وركائز الاستراتيجية العربية في ظل عالم متغير. المؤتمر التاسع للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات. تونس. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

محمد ياسين غادر.(2012). محددات الحوكمة ومعاييرها. المؤتمر الدولي المؤتمر العلمي الدولي: عولمة الإدارة في عصر المعرفة. كلية ادارة الأعمال. جامعة الجنان. طرابلس. لبنان.

تقرير منظمة الصحة العالمية. يوم الصحة العالمي 2007. ورقة قضايا: الاستثمار في الصحة لبناء مستقبل أكثر أمنًا. 2013. على الرابط:
www.who.int/world-health-y/previous/2007/files/issuespaper_final_lowres_ar.pdf?ua=1≥

ريو بين. ويليام، فهم المجتمع المدني. سبتمبر" 2004، واشنطن دي سي، البنك الدولي على الرابط:
http:worldbank.com/participation/ UnderstandingCivilSociety.pdf

مهند العزاوي. الحوكمة منهج قيادة متطور. 2017/05/03، موقع صقر للدراسات على الموقع:
https://saqrcenter.net/?p=364

مراجع باللغة الأجنبية:

Keith. Krause and Michael C. Williams.(1996). Broadening the agenda of security studies: Politics and methods. Mershon International Studies Review. Vol. 40. No. 2.

Richard A. Matthew. (2005). Man. the State and Nature: Rethinking Environmental Security". In Handbook Of Global Environmental Politics. Edited by Peter Dauvergne (Canada: University of British Colombian.). pp. 127–130.

UNDP. (2010). Report The20th. Edition Anniversary Development New. ed 2nd. (Human Development 20th 2010 Report: Nations of Wealth. United Nations Development Program ≤.reprint_Complete_EN_2010_HDR/media/en/org. undp. hdr. pdf≥

United Nations Development Programme. (1994). Human Development Report. New York. Oxford University Press. PP.22-23.